اللقاءات الحوارية حول كتاب *العنف الأسري: رجالٌ يتكلّمون*

(عرض وتقييم)

عزه شرارة بيضون [1]

كانون الأول ٢٠١٧

تم اعداد هذا التقرير بدعم من وكالة التعاون السويدية ومنظمة دياكونيا وبالتعاون مع مراكز الخدمات الإنمائية التابعة لوزارة الشؤون الإجتماعية. تعود ملكية هذه الوثيقة للكاتبة وللمشروع، ومنظمة أبعاد هي المسؤولة عن محتوى هذه الوثيقة.

ملخّص

يتقدّم هذا التقرير بعرض لمجريات لقاءات حوارية عُقدت حول كتاب ***العنف الأسري: رجالٌ يتكلّمون*** مع مجموعات مختلفة من الناشِطات والناشطين الاجتماعيين شكّلتها، ونظّمت اجتماعاتها مع الكاتبة، منظّمة "أبعاد: مركز الموارد للمساواة الجندرية"– راعية الدراسة وناشرة الكتاب؛ وذلك في مراكز الخدمات الإنمائية – وزارة الشؤون الاجتماعية (و في مراكز شركاء لها)، في محافظات مختلفة في لبنان. وقد تنوّعت مواضيع تدخّلات المشارِكين والمشارِكات في هذه اللقاءات، فطُرحت أسئلة عن المنهج المعتمد في الدراسة الميدانية المثبتة في الكتاب وطريقة إجرائها وصولاً إلى النتائج وتضميناتها. لكن النقاش تناول أيضاً آراء المشارِكين وأفكارهم حول الموضوع مستقاة من اختباراتهم في عملهم الاجتماعي، أو من ملاحظاتهم في بيئاتهم، عامة.

التقرير يستعرض **تقييم** المشارِكين والمشارِكات في هذه اللقاءات لدور البحث العلمي، الكتاب المذكور تحديداً، في تطوير معارفهم في مناهضة العنف القائم على الجندر. وكانت وسيلة تقييم فائدة الكتاب لعملهم، وجدوى النقاش حوله، استمارة ملأها المشارِكون في نهاية هذه اللقاءات. وللغرض نفسه، تقدّم التقرير بقراءة في مضمون الكلام المُرسل فيها: في مدارات النقاش وعناوينه. يقدّم هذا التقرير قراءة في المعطيات المحصّلة من المعالجة الإحصائية للاستمارة المذكورة، وتحليلاً في مضمون الملاحظات والتعليقات والاستيضاحات التي تمحورت النقاشات حولها. وذلك، من أجل تعيين أوجه تلقّي دراسة علمية حول العنف الأسري من جانب أفراد معنيين بمناهضته، ورصد إدراكهم للاستفادة التي يحتمل تحصيلها من هذه الدراسة في ممارساتهم العملية، ومدى مواءمة ما جاء فيها مع معارفهم واتجاهاتهم.

ويخلص التقرير إلى توصيات ترمي إلى جعل النقاشات حول مواد معرفية، مُنتجة من جانب المنظّمات غير الحكومية في موضوع العنف القائم على الجندر ممارسة مستدامة من جانب هذه المنظّمات. وترمي أيضاً إلى جعل هذه النقاشات فرصة يتفحّص، من خلالها،الناشِطات والناشطون في العمل الاجتماعي ممارساتهم وأفكارهم واتجاهاتهم على ضوء المواد المعرفية المذكورة، وفي إطار مبادئ حقوق الإنسان المظلِّلة لعمل منظّماتهم، مختتماً با لإشارة إلى الشراكة (غير المعلنة) بين الباحثة (أو الباحث) في شؤون الجندر، وبين المنظّمات غير الحكومية التي تسعى لإحقاق المساواة الجندرية.

فهرس بالمحتويات

تقديم

لقاءات حول الكتاب: المشارِكات والمشارِكون

هذا التقرير

أولاً: نتائج الاستمارة

أ- رأيهم في الكتاب

ب- رأيهم في النقاش

ج- اقتراحات: بين التركيز والتوسّع

- توسيع المشاركة
- تركيز المشاركة

ثانياً: عناوين النقاشات ومداراتها

أ- عن الكتاب

* في البحث والمنهج

*العيّنة: المبحوثون " الغائبون"

* الشائع والعلمي

* الحياد والموضوعية

ب- ما بعد الكتاب

- النساء ملومات والرجال مظلومون
- التربية ثمّ التربية

- التربية الأسرية ومسؤوليتها
- التنشئة الاجتماعية
- الجهل والتوعية
- القانون والتربية
- إعادة التربية

ثالثاً: التوصيات

بمثابة خاتمة

ملاحق

اللقاءات الحوارية حول كتاب
العنف الأسري: رجالٌ يتكلّمون
(عرض وتقييم)

عزه شرارة بيضون

تقديم

تُعرِّف منظّمة "أبعاد" عن ذاتها" على أنها مركز الموارد للمساواة الجندرية". إن بعضاً من هذه الموارد هي موادّ معرفية يتعيّن توفيرها للعموم، وللعاملات والعاملين فيها كما لدى جماعاتها المستهدَفة ببرامجها، خاصة. ويندرج عقد اللقاءات الحوارية حول كتاب ***العنف الأسري: رجالٌ يتكلّمون***، والتي نحن بصدد تقييمها، في هذاالسياق. إن الغاية من دعوة فئة من قرّاء هذا الكتاب إلى نقاشه في لقاءات حوارية متضمّنة في الدعوة للنقاش نفسها: هي دعوة كل واحد منهم ليكون قارئاً ناشطاً، لا متلقياً فحسب. ويؤمل من ذلك أن يعمل هذا القارئ على استرجاع مخزونه المعرفي، وخبراته العملية لأجل مواءمة ما قرأه في الكتاب مع هذا المخزون وتلك الخبرات؛ وذلك لغاية تعيين أوجه الاستفادة من مضمونه، من جهة، والإضافة على ما جاء فيه، من جهة ثانية. وينطوي ذلك، على "الطلب" إليه أن يكون شاهدا متيقظاً وناقداً نبيهاً إزاء المعرفة المعروضة في الكتاب. هذه اللقاءات الحوارية بمثابة دعوة المناقِشات والمناقِشين لكي يكونوا "مشارِكين" في إنتاج المعرفة حول الموضوع المطروح. والإصغاء إلى أقوالهم تعبير عن الإقرار بأهمية مشاركتهم، وأيضاً عن الرغبة في توسيع دائرة مهمّاتهم العملية إلى دائرة ما دعوناه بإنتاج المعرفة، فلا يكونون منفّذين لتضميناتها العملية المصوغة سابقاً، حصراً.

- **لقاءات حول الكتاب**

في هذا السياق، عُقد حول كتاب ***العنف الأسري***... أحد عشر لقاء مع مجموعات مختلفة [1] من الناشِطات والناشطين الاجتماعيين في مناهضة العنف الأسري وعاملات وعاملين تحت مظلّة حقوق الإنسان. هؤلاء قرؤوا الكتاب، أو بعضه، تمهيدا لنقاشه في مجموعات شكّلتها، ونظّمت اجتماعها مع الكاتبة، منظّمة "أبعاد: مركز الموارد للمساواة الجندرية"– راعية الدراسة وناشرة الكتاب. كانت هذه اللقاءات، من وجهة نظر الكاتبة، فسحة ثمينة للتبادل والحوار حول الموضوع

[1] عقُد واقعاً ثلاثة عشر لقاء مع ناشطات وناشطين في المجالات المذكورة، اثنان منهما عقدا في خريف ٢٠١٦، وأحد عشر في خريف ٢٠١٧.

بين الكاتبة وبين الناشِطات والناشطين، وبين هؤلاء في ما بينهم. عقدت هذه اللقاءات بين ١٢ تشرين الأول و١٨ كانون الأول من العام ٢٠١٧، وشارك فيها أكثر من مئة امرأة ورجل.

المشارِكات والمشارِكون في هذه اللقاءات توزّعوا على المناطق اللبنانية، وبحسب الجندر، هكذا:

ترتيب اللقاء	مكان اللقاء	تاريخ اللقاء	عدد المشارِكات والمشارِكين	
			نساء	رجال
١	بنت جبيل – مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية	٢١ أكتوبر	9	3
٢	مقر أبعاد– بيروت	٨ نوفمبر	٣	١
٣	مكتبة شكيب أرسلان – الشويفات	١٧ نوفمبر	13	٢
٤	حوش الأمراء – مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية	٢١ نوفمبر	٨	صفر
٥	CISH– المركز العالمي لحقوق الإنسان– جبيل	٢٣ نوفمبر	9	4
٦	مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية– المصيطبة– بيروت	٢٧ نوفمبر	9	صفر
٧	مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية– القبّة– طرابلس	٤ ديسمبر	٧	صفر
٨	مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية– الغبيري	٧ ديسمبر	8	صفر
٩	مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية– الغبيري	١٤ ديسمبر	7	صفر
١٠	فندق بالميرا – بعلبك	١٥ ديسمبر	١٣	٤
١١	مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية-- الشويفات	١٨ ديسمبر	٥	صفر
	مجموع اللقاءات المنعقدة : ١١ لقاء	مجموع المشارِكين والمشارِكات	٩١	١٤

الجدول الرقم (١) يبيّن تاريخ ومكان اللقاءات التي انعقدت بين الكاتبة وبين عدد منالناشِطات والناشطين في العمل الاجتماعي حضروا هذه اللقاءات.

[٢] عيّن موعدٌ للقاء إضافي في مركز الخدمات الاجتماعية / وزارة الشؤون الاجتماعية- المصيطبة، في ٢٠ ديسمبر، لكنه ألغي بسبب تخلف أكثر الحضور.

وقد تنوّعت محاور تدخّلات المشارِكين والمشارِكات، واحتلّ كلامهم الوقت الأكبر، فاقتصر تدخّل الكاتبة على الإجابة عن أسئلة، أو تقديم نتائج أبحاث وتقارير من شأنها تفكيك بعض الآراء الشائعة. كان هناك استدعاء للاستيضاحات ولإبداء التعليقات حول ما جاء في الكتاب، وهذه اشتملت على المنهج المعتمد في الدراسة وطريقة إجرائها وصولاً إلى النتائج وتضميناتها. وإذ تمنّت الكاتبة على المشارِكات والمشارِكين إبداء ملاحظات، أو طرح أسئلة، أطلقتها قراءة الكتاب، وإن تجاوزت ما جاء فيه، استرسل هؤلاء في عرض وجهات نظرهم وإعلان مواقفهم القائمة على ملاحظاتهم في عملهم الاجتماعي، أو خبراتهم الحياتية، عامة. وقد اتّسم جو النقاش بالحماس، غالباً، وكانت من بعض علائمه الصعوبة التي اختبرتها ميسّرة النقاش (كانت غالباً مسؤولة من منظّمة "أبعاد" عن تنظيم اللقاء) في ضبطه!

في نهاية كل واحد من هذه اللقاءات، والذي استغرق حوالى الساعتَين، ملأ النساء والرجال المشارِكون فيها استمارة كان الهدف منها رصد تقييمهم للنقاش وللكتاب، وأوجه الإضافة المحتملة إلى معارفهم أو إلى مهاراتهم العملية ذات الصلة بعملهم والتي يتوقعون تحصيلها من هذا النقاش وتلك القراءة (أنظر الملحق رقم ١). نشير إلى أن قسماً من المشارِكات والمشارِكين لم يملؤوا الاستمارة لأسباب لوجستية. في ما يلي جدول يبيّن توزّع مالئي الاستمارات، وعددهم ستة وثمانون، (لأن بعض المشارِكين لم يملؤوا الاستمارة) بحسب الجنس وبحسب الوظيفة:

	أخصّائي/ة اجتماعي/ة	حاضنة أطفال	موظّف/ة إداري/ة	مدرّس/ة	عضو/ة جمعيّة	غير ذلك	المجموع
نساء	36 (61.02%)	6 (10.17%)	11 (18.64%)	3 (5.08%)	2 (3.39%)	1 (1.69%)	67* (80.72%)
رجال	4 (25%)	٠	7 (43.75%)	2 (12.5%)	2 (12.5%)	1 (6.25%)	16 (19.28%)

الجدول رقم (٢) يبيّن توزّع مالئي الاستمارات، وعددهم ستة وثمانون، بحسب الجنس وبحسب الوظيفة (*بعض المشارِكات لم يذكرن مهنهن)

هذا التقرير

يقدّم هذا التقرير قراءة في المعطيات المحصّلة من المعالجة الإحصائية للاستمارة المذكورة؛ ويعرض أيضاً قراءة في الملاحظات والتعليقات والاستيضاحات التي تمحور النقاش حولها (لم تسجّل هذه النقاشات، فاكتفت الكاتبة بتدوين عناوينها). هاتان القراءتان تسمحان لكاتبة هذه السطور بتعيين أوجه تلقّي دراسة علمية حول العنف الأسري من جانب أفراد معنيين بمناهضة العنف القائم على الجندر، وأغلبهم ناشطات وناشطون في مناهضة العنف الأسري. هذه القراءة

تطمح أيضاً لأن تعيّن وجهة مواءمة ما جاء في الكتاب مع معارف هؤلاء الأفراد واتجاهاتهم، وطبيعة استفادتهم منه في ممارساتهم العملية ؛ وذلك عبر استقصاء ما يلي:

- الإضافة التي يقدمها **الكتاب** حول موضوع العنف الأسري؛ وذلك من منظور الناشِطات والناشِطين في مناهضة العنف القائم على الجندر.
- رصد رأي المشارِكين والمشارِكات في جدوى **النقاش** والتداول حول الموضوع وأثره في توسيع معارفهم وفحص معتقداتهم واتجاهاتهم حول الموضوع.
- رصد للأفكار وللاتجاهات التي أثارتها قراءة الكتاب والنقاش حوله؛ وذلك من أجل تعيين عناوين إضافية محتاجة للبحث في موضوع العنف الأسري سعياً إلى توفير قاعدة معرفية تسمح بتدخّل أنجع لمكافحته.

إلى ذلك، يتقدّم التقرير بتوصيات من شأنها تحقيق أفضل للغاية المرجوّة من عقد لقاءات من هذا النمط؛ وذلك على قاعدة التقييم الشامل لمحصّلة اللقاءات، واستناداً إلى اقتراحات المشارِكات والمشارِكين فيها.

أولاً: في الكتاب وفي النقاش (نتائج استمارة التقييم)

أ- رأيهم في الكتاب

نتساءل، بادئ ذي بدء، عن قراءة الكتاب. هل قرأه المشارِكات والمشارِكون؟ هل وجدوه مفيدا؟ ما هو وجه الاستفادة من قراءته؟

في الجدول التالي بيان بإجاباتهم عن السؤال الأوّل:

هل قرأت الكتاب*؟	نساء	رجال	*المجموع*
نعم قرأتُه كلّه	15	2	*17*
نعم، قرأتُ أكثر من نصفه	12	4	*16*
نعم، قرأتُ بعضاً منه	30	٦	٣٦
كلا، لم تسمح لي الظروف كي أقرأ فيه	7	2	*9*

جدول رقم (٣) لبيان إجاباتهم عن السؤال الأوّل (* لم يجب عدد من المشارِكين عن هذا السؤال)

وفي التفصيل، أن أقلّ من ربع من المشارِكات والمشارِكين قرؤوا الكتاب "من الغلاف إلى الغلاف". لكن الأكثرية قرؤوا أجزاءً منه. قسم منهم قرأ الجزء الأوّل، أي مدوّنة المقابلات مع الأحد عشر رجلاً، وقرأ آخرون الجزء الثاني، دون الأول، فيما قرؤوا أكثرهم أجزاء من الأوّل ومن الثاني. ومنهم من لم يتسلّم نسخة منه في وقت يسمح بأكثر من "تصفّح" الكتاب. نشير إلى أن الكتاب

وزّع عليهم قبل أسبوعين فقط، ووزّع على مجموعة بنت جبيل، مثلاً، قبل أيام قليلة. وقد تمنّى هؤلاء لو أن الكتاب وزِّع على القرّاء قبل نقاشه بوقت أطول لأجل قراءة أكثر تأنّياً.

نشير، كذلك، إلى أن الفترة التي انعقدت فيها هذه اللقاءات كان بالنسبة للمعنيات والمعنيين بمناهضة العنف الأسري فترة مكتظّة بالنشاطات ذات الصلة (الستة عشر يوما من فصل الخريف، المخصّصة في العام كله، لمناهضة العنف ضد النساء)؛ كما أن المنظّمات غير الحكومية تنشغل في هذا الفصل بكتابة التقارير حول أنشطتها السنوية؛ الأمر الذي قلّص، وفق ما أعلنوه لنا، الوقت المخصص للقراءة في برنامجهم اليومي.

في وصف محتويات الكتاب، ذُكر في مقدّمته أن الجزء الأول منه يحوي ثبتاً بالمقابلات بعد تحويلها إلى الفصحى، وجعل مضمونها في ثيمات / عناوين لفقرات تحوي ما جاء متفرّقاً ومتكرّراً، أحياناً، على لسان المبحوثين. إن إثبات ما جاء في هذه المقابلات في كتاب ، بالتفصيل، ليس أمراً بديهياً؛ ففي الزمن الراهن باتت قلّة الصبر على قراءة نصّ طويل من الأمور الشائعة، وسبباً لأسف كتّاب كثر. على أن جدّة الاستماع إلى رجال يتكلّمون حول العنف الأسري في الأبحاث اللبنانية (وربما العربية) من جهة، والرغبة في توفير قاعدة ملموسة للقارئة (والقارئ) المهتمّة بالموضوع، حَسَما بعض التردّد بشأن إثبات هذه المقابلات. في مقدّمة الكتاب، نُصح القارئ المستعجل بـ"القفز" عن الجزء الأوّل، إن شاء، لأن الإحالات إلى هذه المقابلات موجودة في الجزءين الثاني والأخير، بطريقة قد تُغنيه عن قراءتها.

من القرّاء الذين شاركوا في هذه اللقاءات، هناك من صرّح (شفوياً، واستجابة لسؤال الكاتبة في بدء المقابلة) أنه قفز فعلاً عن الجزء الأول– المقابلات؛ وبعض هؤلاء عادوا بعد إنهاء قراءة الكتاب إلى المقابلات المذكورة من أجل تفحص أدقّ للاستنتاجات التي توصّلت إليها الكاتبة، وليكون الحكم على على صحّتها مستنيراً. ومنهم من بدأ بقراءة المقابلات، ثم ما لبث أن توقف بسبب شعوره بتكرار أقوال المبحوثين، (بالرغم من الاختلاف على سطح كلامهم)، وتوجّه إلى الأجزاء التالية. على أن الأكثرية لم يقرؤوا الكتاب كاملاً بسبب انشغالاتهم المهنية أو البيتية؛ وبعضهم عبّروا عن رغبة في قراءته كاملا، معلنين أن هذه الرغبة أثارها النقاش الجاري في المجموعة.

هل وجد المشارِكون الذين قرؤوا الكتاب مفيداً؟ كيف؟

أجاب جميع الذين ملؤوا الاستمارة بـــ"نعم" على السؤال "هل وجدت الكتاب مفيداً؟"، ولم يجب أيّ واحد منهم بـ"نعم" عل البند "كلا لم أجده مفيداً".

وهم وجدوه مفيداً للأسباب التالية:

لماذا وجدت الكتاب مفيداً؟	المجموع*	*النسبة*
لأنه يقدّم للقارئ معلومات حول موضوع العنف الأسري في مجتمعنا	47	٦٣

لأنه يقدّم للقارئ معرفة أوفر بشخصية الزوج العنيف	46	٦١
لأنه يقدّم للقارئ معرفة بـــــأثر تطبيق قانون " حماية النســاء من العنف الأسري" على الرجال المعنِفين	34	٤٥

الجدول الرقم (٤) لبيان وجه الاستفادة من الكتاب (*العدد أكبر من العدد الإجمالي أن الإجابة كانت ممكنة لاشتمال على أكثر من تصريح، بحسب التعليمات)

وفّر الكتاب للأكثرية من القرّاء معلومات حول موضوع العنف الأسري، وقدّم لهؤلاء، تحديداً، معرفة أوفر بشخصية الزوج العنيف، لكن أقل من النصف تعرّفوا، عبره، على أثر تطبيق قانون ٢٠١٤/٢٩٣. وفي كل هذا، لم نجد فروقاً ذات دلالة بين المبحوثين، بحسب موقع اللقاء. لكن الأخصائيات الاجتماعيات والأخصائيين الاجتماعيين، أكثر من الآخرين، وجدوه مفيداً لأنه وفّر لهم معرفة أوفر بشخصية المعنِّف.

وصرّح عدد منهم، كتابة، أنهم وجدوا الكتاب مفيداً بسبب "سهولة التعبير وسلاسته"، وأنه "من المفيد والمميز في هذا الكتاب أنه يخبر وجهة نظر الرجال المعنِّفين الذين صدر الحكم تجاههم (بحقّهم)"، أو أن "الكتاب مفيد لأنه، إضافة إلى ما ورد سابقاً، بالاستناد إلى (بسبب إسناده) أمثلة حيّة واقعية" ، أو "يمكنك على (من) تفهّم السلوك العنيف للرجال ويدفعك إلى معالجة الأسباب"، أو "أعتقد أن الكتاب يضيء بعض الأمور الهامة في تحديد سبب العنف الأسري".

هناك إجابة وحيدة لم تجد صاحبتها الكتاب مفيدا لأنه– كما كتَبَت– " لم يقدّم لمعلومات (معلومات) مفاجئة وجديدة، لكنه نظّم (لها) تبريرات الشخص المعنِّف".

واقترح عدد من المشارِكين الذين ملؤوا الاستمارة إضافات على الكتاب لجعله أكثر تأثيراً وفائدة "أن تكون الحالات المدروسة أكثر شمولاً "(القصد أن تكون الحالات أكثر تنوّعاً لجهة الانتماء المناطقي، ربما)، وأن يشمل الكلام عن العنف الأسري "موقف الزوجات" (سعياً للمقارنة مع الأزواج)، وألا يهمل "أثر العنف الأسري (في) صحة الأولاد النفسية". وهناك اقتراح بتناول "مسألة الزوج غير العنيف ونظرته إلى العنف الأسري" (لأجل مقارنة سلوكهم واتجاهاتهم مع المعنِّفين)، و"توسيع عيّنة" الرجال الذين تمّت مقابلتهم ، و"تناول كل مسائل العنف كالعنف الجنسي، مثلاً"، و"التعمّق أكثر برأي المعنِّف وفهم عقليته، وليس تبرير تصرّفاته" (لم نحرر ما كتبه الذين ملؤوا الاستمارة، بل أثبتناه كما ورد فيها تماماً).

ب– رأيهم في النقاش

بالنسبة لكلّ المجموعات في مراكز الخدمات الإنمائية، وكلّها تشكّلت من النساء فقط، كانت مناقشة كتاب مع كاتبته تجربة لم يختبرنها سابقاً في مواقعهن المهنية. لكن ذلك لا ينطبق

على الأفراد في المجموعات المختلطة التي انعقدت في مواقع شركاء الناشِطات وخارج مراكز وزارة الشؤون الاجتماعية (انظر الجدول رقم ١). وتراوحت مواقف الأشخاص المشارِكين من انعقاد حلقات النقاش – وفق ما صرّحوا للكاتبة– بين الحماس إلى التحفّظ المشوب بالترقّب.

جرى تقييم مضمون النقاش إثر انتهائه بواسطة استمارة (ملحق رقم ١)، كما سبق وذكرنا. وقد جاءت النتائج هكذا:

ما رأيك في ***مضمون*** النقاش الذي جرى اليوم؟	العدد *	*%النسبة*
كان النقاش مفيداً لتوضيح بعض النقاط	71	*83*
تعرّفْت، في نقاش اليوم، على رأي الزميلات والزملاء حول الموضوع	53	*62*
أثار فيك هذا النقاش الفضول للتعرّف أكثر على الموضوع	45	*52*
كان النقاش سيكون أكثر فائدة لو تناول نقاطاً أكثر أهمية بالنسبة لك	4	*5*
كان يمكن الاستغناء عن نقاش اليوم (لم يكن مفيداً)	0	*0*

الجدول الرقم (٥) لبيان رأيهم في مضمون النقاش (*مجموع الذين استجابوا لهذه التصريحات أكثر من العدد الإجمالي للمناقشين لأن بعضهم استجاب لأكثر من تصريح ، بحسب التعليمات)

لم يرَ أيٌّ من المشارِكين أنه كان بالإمكان الاستغناء عن النقاش، وأغلبية كبيرة (٨٣%) حسبوا أن النقاش كان مفيداً في توضيح بعض النقاط حول الموضوع. على أن النقاش لم يثر أكثر من نصفهم للتعرّف أكثر على الموضوع! فيما أربعة أشخاص من ستة وثمانين رأوا أن النقاش "كان سيكون أكثر فائدة لو تناول مواضيع مهمّة بالنسبة له". وفي كل هذا، لم نجد فروقاً ذات دلالة بين المبحوثين، لا بحسب موقع اللقاء، ولا بحسب وظائف المشارِكين.

وما هو رأي المشارِكات والمشارِكين بمفعول هذه النقاشات؟ هل هي مؤثرة في نشاطهم الاجتماعي؟

هذه النقاشات مؤثّرة على العاملين/ات في العمل الاجتماعي:	المجموع	*النسبة*
لأن هذه النقاشات تؤثّر في تحسين أدائهم الوظيفي في المركز	43	٥٠
لأن هذه النقاشات تحسّن تدخلاتهم في حالات العنف الأسري	44	٥١
لأن هذه النقاشات تطوّر معرفتهم الشخصية حول العنف الأسري	56	٦٥
تعينهم هذه النقاشات في تخطيطهم وبرامجهم لمكافحة العنف الأسري	42	٤٨

الجدول الرقم (٦)، لبيان طبيعة تأثير النقاشات في عمل المشارِكات والمشارِكين فيها(*مجموع الذين استجابوا لهذه التصريحات أكثر من العدد الإجمالي للمناقشين لأن بعضهم استجاب لأكثر من تصريح بحسب التعليمات)

نعم هي مؤثّرة، ولم يجد أي من المشارِكين أن النقاشات كانت "غير مؤثّرة".

الأكثرية أعلنوا أن النقاشات تفضي إلى تطوير المعرفة الشخصية للمناقِشين حول العنف الأسري؛ أما الذين وجدوا في هذه النقاشات مُعيناً للعاملين في مكافحته فلم يتجاوز عددهم نصف عدد المشارِكين في لقاءاتنا. ومالت الأخصائيات الاجتماعيات، أكثر من المشتركين الآخرين، لحسبان هذه النقاشات مفيدة في تخطيط برامجهم للتدخّل في هذا المجال.

ج– اقتراحات المناقِشين والمناقِشات: بين التركيز والتوسّع

في الاستمارة التي وُزّعت على المشارِكات والمشارِكين في هذه اللقاءات، بند يُطلب ملؤه باقتراحات تجعل النقاشات بين العاملات والعاملين في مجال مناهضة العنف الأسري أكثر فائدة أو أكثر تأثيراً في عملهم. بعض هذه الاستمارات عادت إلينا باقتراحات تشي باهتمام بنشر المعرفة حول الموضوع، وتعميقها. لكن بعضها الآخر لم يُملأ فيها هذا البند أصلاً.

مال أكثر الذين كتبوا اقتراحات بشأن النقاشات إلى الدعوة إلى توسيع دائرتها. هذا التوسّع اخذ أشكالاً مختلفة

- **توسيع المشاركة** : نشير، في البدء، إلى أن اللقاءات التي عقدت في مراكز الخدمات الإنمائية كان المشارِكون فيها نساء، حصراً؛ أما التي عقدت في أماكن عامة فكانت مختلطة جندرياً (بنت جبيل، بيروت، جبيل، بعلبك، الشويفات). في الحالة الأولى تمنّت بعض النساء مشارَكة الرجال، وبعضهن حدّدن صفات هؤلاء، معنِّفين أو بالعكس غير معنِّفين للاطلاع على آرائهم ومقارنتها مع سرديّات الرجال المعنَّفين المثبتة في الكتاب (الجزء الأوّل– كما سبق وذكرنا سابقاً). فيما طالبت النساء في المجموعات المختلطة بتوسيع مشارَكة الرجال غير المعنِّفين لسماع آراء "متعدّدة حول الموضوع".

أقتُرح دعوة "حالة" (رجل من المبحوثين؟) من أجل تحصيل معرفة مباشرة حول المعنِّفين،

وكان هناك اقتراحات بشمل أشخاص من مهن، تضعهم مهنهم، من حيث المبدأ، في موقع "العارف" والمهتم بالموضوع: أساتذة مدارس، محامين، قضاة، مشرّعين، رجال دين. أي، "أشخاص خارج نطاق العمل الاجتماعي لمعرفة آرائهم".

أيضاً، اقتُرح توسيع دائرة اللقاء / النقاش لتشتمل على عناصر مختلفة من الموضوع، لا التركيز على "الدراسة فقط بل تتناول العنف بشكل عام مع تقديم (يليه) نقاش"

كذلك، اقتُرح إقامة الندوات وتكثير اللقاءات وتكرارها مع الأشخاص نفسهم حول الموضوع، وجعلها دورية ؛ كما ينبغي عقدها في كافة المناطق، وأن تستهدف مجموعات مختلفة، كالطلاب مثلاً، وأن تأخذ منحى توعوياً للنساء والرجال؛ واقترح أن تجري متابعتها (متابعة الأشخاص الحاضرين).

أخيراً، اقترحت إحدى المشارِكات دعوة باحثين آخرين تناولوا الموضوع نفسه من أجل "تبادل الخبرات"

- **تركيز المشاركة:** على عكس المقترحات السابقة ، كان لبضعة مشاركين رأي مفاده، تركيز المشارَكة، لا توسيعها.

اقترحت إحدى المشارِكات، تركيز موضوع النقاش؛ فبدل أن يطلب إلى الحضور نقاش الكتاب كله، يجري اختيار عنوان أو أكثر لذلك، فالوقت المحدد للنقاش (حوالى الساعتين) غير كاف لنقاش جوانب الموضوع الكثيرة. هذا بالرغم من أن " النقاش (حول الكتاب كان مؤثراً) وصدى محتوى الكتاب كان رائعاً ومهماً جدا".

واقترحت ثانية دعوة متخصِّصين في موضوع العنف الأسري لنقاش الكتاب، لأن دعوة غير المتخصِّصين في الموضوع يجعل الكلام عاماً؛ لأمر الذي يُفقد الكلام عمقه وفائدته. وكُتب في إحدى الاستمارات اقتراح مفاده وجوب عقد ندوات تتناول محاور من الكتاب، لا كلّه دفعة واحدة.

ثانياً: عناوين النقاشات ومداراتها

كان ما سبق، قراءة في النتائج المحصّلة من تحليل المعطيات التي وفّرتها إجابات المشارِكات والمشارِكين في اللقاءات في الاستمارة التي ملؤوها في نهاية جلسات النقاش، والتي سمحت لنا بالتعرّف على آرائهم في الكتاب وفي الإضافة التي قدّمها لهم، وتقييمهم للنقاش الذي جرى حوله، وجدواه. في ما يلي، نثبت مدارات النقاش وعناوينه. بعضها تناول الكتاب، والبعض الآخر تناول مواضيع على تخومه، أثارها الكلام حول ما جاء فيه بالمقارنة مع اختبارات الحاضرين، من النساء والرجال، في عملهم المهني أو مع مخزونهم المعرفي المحصّل بنتيجة تفاعلهم مع محيطهم المهني والأسري.

أ- عن الكتاب

- **في البحث والمنهج**

في الكتاب، وصف مقتضب للمنهج النوعي المعتمَد في الدراسة الميدانية؛ وذلك في معرض تبرير كونه مناسباً للبحث في الموضوع المعالَج. هناك أيضاً كلام في حدود صواب نتائجه، وأوجه تطبيقات هذه النتائج وتضميناتها العملية. وقد انقسم المشارِكات والمشارِكون في النقاشات إلى فئتَين .

- واحدة لم يشِر أفرادُها بتاتاً إلى المنهج، ولا إلى الطرائق المستخدمة في إجراء البحث، وكأنهم واثقون من "حسن" اختيار الباحثة لهذا المنهج، أو قابلون به. في هذه المجموعة أيضاً "أنصار" للمنهج النوعي، عامة، ويجدونه أكثر ملاءمة لمعالجة موضوع العنف الأسري. هؤلاء يرَون أن الدراسات المقْطَعية cross-sectional الإحصائية التي تفضي إلى تداول نسبٍ وأرقام، توهم القارئ بأنها تقدّم فهماً علمياً للظاهر، برغم كون عيّناتها غير ممثّلة للمجتمع المدروس.
- الثانية، وأفرادها طالبات جامعيات يحضّرن دراسات عليا أو هنّ أنجزنها؛ وقد طرح بعضهن تساؤلات حول تمثيلية العيّنة، وبدا أن إجابات الكاتبة- وهي بمثابة تكرار لما جاء في تقديم الكتاب- كانت كافية. لكن بعض هؤلاء تساءلن حول جدوى إجراء دراسة نوعية إذا كانت النتائج ستبقى في حدود "فرضيات- إجابات موقتة عن أسئلة حول الموضوع". ألم يكن صوْغ هذه الفرضيات ممكناً دون إجراء دراسات نوعية؟ ألا يجدر بنا الانتظار ريثما نستطيع إجراء دراسات علمية قوامها عيّنات ممثلة للمجتمعات المدروسة- المعنِيّين في حالتنا- فتكون نتائجها موثوقة بدرجة كبيرة، وتفيد تدخّلاتنا بشكل أكيد؟

- إلى ذلك، أشير إلى أن الكتاب لا يوفّر حلولاً ولا توصيات، كما ينبغي لكتاب هادف أن يفعل. (أشارت الكاتبة في هذا الصدد إلى أن "تضمينات" النتائج المثبتة في الكتاب هي بمثابة "توصيات").

- **العيّنة: المبحوثون " الغائبون"**

أكثر من واحد من القرّاء والقارئات عبّر عن "خيبة ما" سبّبها عدم شمل زوجات المعنِّفين في البحث النوعي المثبت في الكتاب. ودافعهم إلى ذلك الاستماع إلى رواية الزوجة بعد أن استمعوا إلى رواية الزوج، من أجل مقارنة الروايتَين، والوصول إلى إطلاق حكم حول "صحّة" ما يقال. أشارت الكاتبة إلى أنّ شكاوى النساء – أي رواياتهن حول العنف الذي تعرّضن له– مثبتة في وثائق المحاكمات في دواعي وأسباب إقامة الدعاوى على أزواجهن أمام المحاكم اللبنانية، والتي أثبت بعضها في الكتاب في معرض إبراز تعارضها شبه التام مع رواية الزوج. هذا التعارض واضح عبر مقارنة ما جاء على لسان المبحوثين بروايات النساء المثبتة في دراسات لبنانية كثيرة كانت عيّناتها نساء معنَّفات/ ناجيات.

وجاءت الإجابة عن هذا الطلب من الأخصائيات الاجتماعيات العاملات مع هؤلاء النساء. هؤلاء صرّحن أن جمْع الزوجين في إطار واحد ليروي كلٌّ منهما روايته دونه عقبات. فبحسب خبراتهن مع المرأة المستفيدة من الصعب (أو المستحيل) أن تقنع المرأة زوجها بجدوى مشاركتها تجربتها مع العاملة الاجتماعية، إذا لم يكن مجبراً على ذلك (بواسطة القاضي الناظر في شكوى زوجته، في حال حصول ذلك).

تساءل المناقِشون في تعليقاتهم حول مضمون المقابلات مع المبحوثين، عن دوافع هؤلاء المبحوثين لأن يتكلّموا وأن يبوحوا أمام الباحثة عن بعض دواخلهم؛ وهو ما لا يعهدونه في الرجال، عامة، والمعنّفين منهم خاصة في عملهم الاجتماعي. وعزا بعضهم ذلك إلى كون هؤلاء الرجال المبحوثين، جميعهم، يعيشون في العاصمة أو في محافظة قريبة منها، ويتمتعون ببعض الغُفلية anonymity التي لا يعهدونها في البلدات والقرى الريفية حيث "الكل يعرف الكل"، وحيث الحفاظ على القناع الرجولي ضرورة اجتماعية، وحيث يحسب بوْح الرجل بشكواه تخريباً لألق ذكورته وهيبتها. ويستبعد هؤلاء أن تتمكّن الباحثة من الحصول على بوْح ذي مضمون شبيه لو أن مبحوثي الدراسة كانوا من مناطق غير مدينية، كما يتوقعون أن يكون حجم الكلام أقلّ بكثير. لذا، فإن عيّنة البحث يعوزها تنوّع انتماء أفرادها الجهوي (ريف– مدينة)، الأمر الذي يسلب النتائج المحصّلة وتضميناتها عناصر وأبعاداً لا يمكن التكهّن بها.

من هؤلاء الرجال، مثلاً، رجال يعنّفون زوجاتهم لأسباب ظرفية، تضاف إلى الأسباب المعتادة النزوح السوري الطارئ؛ فيأخذ التعامل مع تبِعاته على النساء اللبنانيات في أسرهن، حيّزاً من انشغال العاملات الاجتماعيات في وزارة الشؤون الاجتماعية والمنظّمات غير الحكومية في أماكن النزوح، وتطرح عليهن مشاكل لا عهد لهن بها، ولا بحجم انتشارها. من هذه، مثلاً، أن النساء في المناطق الريفية المحاذية لسوريا والتي يتركّز فيها النزوح، يتعرّضن لـ"تنافس" مستجد مع النازحات السوريات يتمثّل بتهديد رجالهن باتخاذ زوجة ثانية من هؤلاء النازحات لأنها "متاحة" لهم بدرجة أكبر من ذي قبل. هذا التهديد قد ألزمهن الخضوع لإملاءات أزواجهن بدرجة كبيرة والقبول بالإساءات مقابل الحفاظ على مكانتهن. كما أن العيّنة لا تحوي رجالاً نازحين. وأسرّت مهنيّات من السلك النفساني أنهن يتعاملن مع طفلات ويافعات من أسر نازحة تعرّضن لإساءات جنسية من أقاربهن الذكور بتواتر لم يعهدْنه قبلاً؛ هؤلاء يجري تهديدهن بحيواتهن إن هنّ بلّغن عمّا يصيبهن. أي أن العيّنة ينقصها "نماذج" من رجال لو تكلّموا لكانو رووا حكايات مختلفة.

لكن بعض المشارِكين والمشارِكات لاحظوا أن المبحوثين يشبهون، في نواح عديدة، الرجال في المحيط الإنساني الذي يعملون فيه، بل في المحيط اللبناني عامة؛ ووجدوا كلامهم كشّافاً عن سلوك الرجال واتجاهاتهم، كما يألفونه ويفترضونه شائعاً. وإن عرفوا رجالاً مختلفين عنهم، فهم مدركون أنهم استثنائيون. وما قدّمه البحث الميداني لهم هو تعزيز انطباعاتهم حول الرجال عندنا، عامة، والمعنِّفين منهم خاصة، وسمح لهم بـ"الارتفاع" بهذه الانطباعات إلى مستوى "العلم" فيسعهم، منذ الآن وصاعداً، الركون إلى ملاحظاتهم وانطباعاتهم، ذات الصلة، بثقة أكبر.

- **الشائع والعلمي**

لا يفوت الباحثين في علم النفس الاجتماعي أن "الناس (كلّ الناس) هم علماء نفس اجتماعيون". فالناس كلهم راغبون في معرفة محيطهم الأنساني، ويصوغون لتحقيقها "نظرياتهم" الخاصة، أو يتبنّون نظريات صاغها آخرون؛ هذه النظريات تسمح لهم بتأويل السلوكات الإنسانية، ويستشرفون بواسطتها سلوكات محتَملة الوقوع؛ الأمر الذي يعينهم على اتخاذ مواقف أو القيام بسلوكات مناسبة لوضعيات بعينها. ففي مجال العنف ضد النساء، مثلاً، تُصاغ "نظريات" تقوم، غالباً، على أقاصيص متفرّقة مطعّمة بأمثلة شعبية وأقوال دينية شائعة تُسبغ عليها صدقيّة تسهّل تبنّيها، ويشيع ترداد تضميناتها بلهجة واثقة.

لقاءاتنا، وكما هو متوقّع، لم تخلُ من هذه "النظريات"؛ وهي قامت على أقاصيص تروي تجارب وملاحظات فردية "تبرهن" صحّتها، وتسمح لمن صاغوها بتعميم خلاصاتها، وتتجاهل ملاحظات وأقاصيص أخرى تنفي عنها إمكانية ذلك التعميم، أو تبرهن عدم صحتها. من هذه "النظريات"، مثلاً، التأكيد على "أن العنف ظاهرة أزلية أبدية لا يمكن الحدّ منها في أسرنا، فكيف

إزالتها"، أو القول بأن "المعنّف مريض نفسياً" أو أن "الرجل الذي اختبر عنفاً في اسرته الأولى، سيعنِّف زوجته وأولاده حتماً" " أو "إن النساء كيدهن عظيم"، إلى ما هنالك.

لا يخفى أن من بعض غايات الأبحاث في العلوم الاجتماعية تفكيك هذه "النظريات" والمعارف الشائعة، للنظر في مدى صدق تأويلها الظاهرات المدروسة. ويجهد علماء النفس الاجتماعيون لتمييز أنفسهم عن هذه "النظريات" بإبراز أهمية الطرائق العلمية التي توسّلوها لإنتاج معارف تتمتع بالموثوقية. والأبحاث النسوية، خاصة، تتخذ من هذه"النظريات" موقفاً شكاكاً في صحّتها، لكونها مُنتجة في سياق ذكوري، غير عابئ بمعيش النساء عامة، واختباراتهن في موضوع العنف القائم على الجندر، مثلاً.

نشير إلى أن المشارِكات والمشارِكين في اللقاءات، التي نحن بصدد تقييمها، أبدوا استعداداً لتفحّص "نظرياتهم" التي تتظلل بها بعض معتقداتهم وأفكارهم واتجاهاتهم على ضوء المعطيات التي تقدّم بها الكتاب، أو أحياناً إثر تصحيح معلومات متبناة وغير دقيقة حول الموضوع، أو توفير معلومات أخرى بنتيجة أبحاث ودراسات وقائمة، تالياً، على قاعدة تتفوّق علمياً على الشائع والمتداول من الكلام. ولا ننسَ أن الغالبية العظمى من هؤلاء المشارِكات والمشارِكين حاصلين على إجازات جامعية، على الأقل، وناشطات وناشطون تحت مظلّة شرعة حقوق الإنسان، فلا نعجب من استقبالهم المرحّب للبحث العلمي ولانخراطهم الناشط غالباً، والحماسي أحياناً، في النقاش حول نتائجه.

- **الحياد والموضوعية**

"أحسستُ بتعاطف مع هؤلاء الرجال" (مفردات عينة البحث في الكتاب) هو ما قالته أكثر من واحدة من المشارِكات. وقد أثار ذلك تعجّبهن! فهن يعهدن أنفسهن نصيرات للمرأة، وبعضهن ناشطات في مناهضة العنف ضد النساء. لكن هذا البحث نبّهَهُنّ إلى وجود رواية ثانية للعنف الأسري، وأن الاستماع إلى النساء لا ينبغي أن يُغفل تلك الرواية. هنّ مدركات بالطبع أن العنف الأسري لا تقتصر ممارسته على الرجال، وأن النساء يمارسنه على الأطفال وعلى الرجال، أيضاً؛ خاصة وأن هؤلاء يتبنّين تعريفاً للعنف يتجاوز العنف الجسدي. لكن الكتاب بيّن لهن الوقع الذي تحدثه ممارسة العنف على الجناة، وأوضَحَ لهن تبعاتِه عليهم، لا على النساء فقط.

ما قيل أدّى بأكثر من شخص في اللقاءات لوصف الكتاب بـ"الحيادي"؛ وقد قيل ذلك على سبيل التقريظ بموقف الكاتبة لأنه "حاصل بالرغم من كونها امرأة ناشطة في مجال مكافحة العنف القائم على الجندر"؛ الأمر الذي أطلق نقاشاً حول إمكانية "الحيادية" في البحث العلمي. كان على الكاتبة التدخّل للتمييز بين "الحيادية" و"الموضوعية". فإذا كانت الباحثة قد أعلنت في الكتاب أن "لا مبرّر للعنف"، فهي تطلق موقفاً غير حيادي. لكنها حين تسعى إلى تقديم رواية الرجال حول العنف الأسري كما جاءت في كلامهم بـ"أمانة"، فهي تحاول أن تكون موضوعية. الحيادية، من

منظور نسوي غير ممكنة في الأبحاث الاجتماعية، لكن الموضوعية مطلوبة دائماً، وفي الأبحاث النسوية تحديداً، لأن نتائج هذه الأبحاث تُبرز مواقع النساء المغيّبة في المنظومة الجندرية الأبوية، لتبدو مخالفة،غالباً، للسائد والمألوف ومحتاجة، إذاً، إلى قاعدة صلبة لتحمل الاستنتاجات المحصّلة بموثوقية عالية.

لكن إعلان عدم الحيادية لم يعفِ الكاتبة من نقد مباشر. فهو، وإن يكن، بحسب الخطاب النسوي غير ممكن، إلا أنه مطلوب من جانب بعض الحضور في هذه اللقاءات. إذ عبّرت بعضهن عن ذلك صراحة. وبيّن المعترضون من المشارِكات والمشارِكين تدخّل الكاتبة، أحياناً، في سردها لمجريات المقابلات بوصفه دليلاً على انحيازها النسوي. لكن ما أثار تحفّظ إحدى المشارِكات (تحضّر نفسها لتكون معالجة نفسانية)، كان "اللّقب" الذي أطلقته الكاتبة على كل واحد من الرجال المبحوثين، ليبدو الرجل المبحوث وكأنه اختُصر إلى كلمة وحيدة! صحيح أن الكاتبة تعلن، في الكتاب عن إحجامها عن تشخيص الاضطرابات النفسية التي بدا أن هؤلاء الرجال يعانون منها، لكن اللقب الذي تُوّج عنواناً لكل حالة من الحالات الإحدى عشرة المعروضة في الكتاب، بدا شبيهاً بتشخيص شبه نهائي ويكاد أن يكون "وصمة" عليهم! كما أن تلخيص أوضاع المبحوث المثبت في بداية سردية المقابلة فرض على بعض منهم وجهة قراءتها، الأمر الذي يمنع عن القارئ الموقف الحيادي المرغوب. نشير إلى أن مثار التحفّظ لدى هذه المشاركة كان مثار إعجاب لدى أخرى!

ب- ما بعد الكتاب

نشير إلى أن مضمون النقاش لم ينحصر بالكتاب؛ ولا ننسَ أن الأكثرية لم تقرأه كلّه. وكانت الأسئلة والتعليقات التي تقدّم بها المناقِشون كشّافة على ذلك؛ إذ كانت الإجابة عن بعض الأسئلة مُثبتة، غالباً، في الكتاب. لكن عنوان الكتاب وعناوين فصوله كانت أحياناً مثيراً كافياً لأسئلة وتعليقات إضافية ذات صلة بموضوع العنف الأسري، وموضوع العنف ضد النساء غالباً، والأطفال بدرجة لاحقة.

في ما يلي عناوين ما قيل، ومدارات النقاش حولها.

- **النساء ملومات والرجال مظلومون**

من بين ما ورد في تقييم الكتاب، أن بعض المجتمِعات في هذه اللقاءات أشرْن إلى كونه وفّر لهنّ رواية الرجال المعنِّفين في أسرهم. وبعض العاملات الاجتماعيات مع النساء في المراكز المختلفة أقرّين أن ذلك وفّر لهن مشهداً أشمل لمجريات الأسرة العنيفة كنّ يفتقدْنه سابقاً. وما بدا أنه مثير لتعجبهن، اختبارهن لمشاعر من التعاطف مع المعنِّفين، وتصديقهن لإدراك الرجال كونهم "مظلومين" ومعنَّفين من جانب زوجاتهم؛ وذلك، بعكس ما تعوّدن على سماعه من شكاوى النساء

ملتمِسات مساعدتهن. على أن البعض الآخر شكك في رواياتهم؛ فالإجماع، في ما بينهم، على اتهام القضاة بالفساد كان من بعض اسباب الشك (وهل يعقل أن يكون كلّ القضاة فاسدين؟)، وكذلك اتهام كلّ الأطباء الشرعيين بقبول الرشاوي(وهل يعقل أن يكون كلّ الأطباء الشرعيين مرتشين؟)، واتهام كلّ العاملات الاجتماعيات بتحريض زوجاتهم عليهم (وهل يعقل أن تكون كلّ العاملات الاجتماعيات كارهات لكلّ الرجال؟)

بعض العاملات الاجتماعيات رأين أن النساء مسؤولات، بدرجة غير قليلة، عن العنف الذي يتعرّضن له. الزوجات ، برأي إحداهن، مثلاً، يتحمّلن مسؤولية تعرّضهن للعنف بنسبة ٥٠%. هؤلاء بَدَيْن مقتنِعات بمظلومية المعنِّفين في رواياتهم المثبتة في الكتاب. فأخرجن من جعبتهن روايات تحكي سوء أخلاق النساء، واستفزازهن أزواجهن بالكلام وبالسلوك. ومن دواعي استفزاز المرأة لزوجها، مثلاً، قصوره عن تأمين متطلباتها المادية الكثيرة،غير المتناسبة مع دخله المالي. وحين يخسر الرجل عمله، وتضطر المرأة العاملة إلى إعالة الأسرة لوحدها، فهي تقوم بتذكيره بذلك، "صبحاً ومساء"، مسبِّبة له إهانة يصعب عليه تحمّلها. وذهب بعضهم إلى إلقاء اللوم على الزوجة لأنها لا تتحمل، كما ينبغي لها أن تفعل، مزاج الزوج السيئ الناجم عن وقوعه تحت ضغوط العمل ومسؤوليته المادية عن تأمين معيشة أسرته.

إلى ذلك، أشارت أكثر من عاملة اجتماعية، إلى واقعة تبنّي المرأة موقف الزوج من المسألة، بدليل إحجامها عن التبليغ القضائي عن العنف الممارس عليها ، والبقاء في دائرة التذمّر، لأنها تدرك أنها "مخطئة " وتخاف تفاقم العنف عليها بنتيجة ذلك التبليغ. وبعض النساء إذ يلتمسن مساعدة العاملات الاجتماعيات، يكنّ غير واثقات من تغيّر أزواجهن، وقانعات بالتفريج بما يصيبهن. وهناك فئة من الزوجات حريصات على أقنعتهن الاجتماعية، وعلى مكاناتهن كزوجات، فيتحمّلن العنف على أنواعه من أجل الحفاظ على هذه المكانة وذلك القناع؛ ولا يفيدهن كونهن ذوات امتيازات مادية واجتماعية تسمح لهن بالانفصال عن أزواجهن، حلاً وحيداً للتخلّص من عنفهم. إحدى العاملات الاجتماعيات روت للمجموعة عن أوضاع مديرة مدرسة، في المنطقة الريفية التي تعمل فيها، تتلقى تعنيفاً متكرراً من زوجها، لكنها ترفض الانفصال عنه لأنها غير مستعدّة لتحمّل تبِعات الوصمة اللاحقة بلقب "مطلّقة". في مواجهة حالات عدم استعداد المرأة التي تتعرّض للعنف لمواجهته، بدت أكثر العاملات الاجتماعيات غير مستعدات، بدورهن، لدفع المرأة المعنّفة إلى موقع لا يسعهن تحمّل تداعياته.

هل يعني ذلك أن تقبل الزوجة بعنف زوجها؟ "العنف، في كل أشكاله، غير مبرر"، تعلن النساء المتعاطفات مع الرجال المعنِّفين؛ "لكن بعض النساء محتاجات لإعادة التربية"!

يبيّن ما سبق، حالة من "حيرة" تنتاب هذه الفئة من المشارِكات: هناك، من جهة، القيَم النابذة للعنف والتمييز التي يدّعين تبنّيها؛ وهناك، من جهة ثانية، سطوة المعتقدات الجندرية السائدة

التي يتبنّاها الزوجان، ويتصرفان بموجبها: الزوجة المعنَّفة والزوج العنيف، ومفادها الركون إلى التعيين الصارم للأدوار الجندرية: الرجل مسؤول حصري عن إعالة الأسرة والمرأة، بسبب اعتماديتها المطلقة عليه، تمتصّ الإساءة والعنف وتلزم مداراة مزاج زوجها وعنفه وسيطرته. وكل ذلك يفترضه الزوج– وتوافقه والزوجة– من بعض تعبيرات رجولته.

بمواجهة هذه الحيرة، انبرت أخريات من المجموعة لتذكّر المشارِكات في هذا النقاش بأن العنف الذي يمارسه الزوج ليس بالضرورة ناجماً عن استفزاز زوجته له، إنما هو عنف قائم على الجندر. فالرجل المعنِّف، نفسه، لا يستجيب لاستفزاز آخرين من الرجال، إن في إطار الأسرة أو خارجها، بالطريقة نفسها التي يستجيب بها لاستفزاز زوجته أو أخته، أو الإناث عامة من أسرته، مثلاً. وإذا كان الاستفزاز حجّة مقبولة لممارسة العنف، فهل نقبل أن تعنّف الزوجة زوجها لدى استفزازه لها؟

كما أن المرأة القابِلة بالعنف، إنما تقبل به لأنها تستدخل تبِعات انتمائها لجنس الإناث في ثقافتنا الاجتماعية. هذه الفئة من العاملات الاجتماعيات، وبعد الاستدعاء الصارم للمبدأ القائل بـ"حق المرأة في الأمان في داخل بيتها وبين أفراد أسرتها"، وبعد التذكير بمبدأ ثان متّفق عليه من الجميع بأن "لا مبرّر للعنف"، جرى التوافق بين أفرادها على وجوب الإعلان عن رفض العنف، وضرورة العمل على تدريب الزوجَين نفسَيهما على تسييد الحوار بينهما بديلا للعنف، وبمعزل عن مسؤولية البادئ به.

ورَوَت إحدى العاملات، أن العمل على نبذ العنف مع النساء المستفيدات من مراكز الاستماع في وزارة الشؤون الاجتماعية بدأ يعطي ثماره. هؤلاء المستفيدات بدأن يمارسن ضبط النفس واللجوء إلى الحوار السلمي مع أولادهن، ويلمسن جدوى سلوكهن الجديد في التربية، تمهيداً لإقناع أزواجهن به، بوصفه سبيلاً لإشاعة السلم في أسرهن.

- **التربية ثمّ التربية**

- **التربية الأسرية ومسؤوليتها**

كانت التربية الأسرية العنوان الغامر في هذه اللقاءات، فلم يخلُ أيٌّ منها من الاستفاضة حولها. ففي كل واحد من هذه اللقاءات انبرت أكثر من مشارِكة لتؤكّد، بموافقة الأكثرية، أن "التربية في الأسرة هي المسؤول الأهم في جعل الرجل معنِّفاً". فإذا كان العنف هوالسائد في التخاطب بين أفراد الأسرة الأولى للرجل العنيف، فإنه سيكون سائداً لا محالة في الأسرة التي سيُنشئها لاحقاً؛ العنف متوارَث ويتناسَل مع تناسُل الأسر، ليصبح بذلك مقدّراً فيها، لا فكاك منه.

على أن أصواتاً أخرى تقدّمت بملاحظات وأقاصيص نقضت استواء ما افترض أنه "نظرية" محْكمة في تأويل أسباب العنف الأسري؛ من هذه ذُكر وجود أخوَين من الرجال، مثلاً، نشأا في الأسرة نفسها، فكان واحدُهم عنيفاً مع زوجته، فيما توسّل الثاني الحوار المسالِم في مقاربة خلافات أسرته ونزاعاتها. كما أن هناك أسرة كان الأب فيها عنيفاً فلم يحذُ أبناؤه حذوَه، أو العكس بالعكس.

و"التربية"، في كلام هؤلاء، لم تقتصر على المقصودة، أو المخطّط لها ، ولا على المماهاة التلقائية بين الرجل وأبيه لدى تعنيفه زوجته، ولا على تقليد المرأة أمّها التي تلجأ إلى التعنيف في تربية أولادها حين تصبح هي أمّاً. ففي تطوّر النقاش، برز مفهوم السمات والأدوار النمطية التي يلجأ الأهل إلى ترسيخها في نفوس أولادهم من الذكور والإناث. وذلك في ممارساتهم اليومية غير المقصودة. ومن تجليّات ذلك، مثلاً، الطلب إلى البنت أن تلبّي حاجات أخيها وأن تخضع لإملاءاته عليها، لا لسبب سوى كونه ذكراً. كما يعزز خضوعها له، وقبولها بالعنف لا لـ"علّة" فيها سوى أنها أنثى. وبيّنت إحدى العاملات الاجتماعيات في منطقة غير مدينية، أن من بعض تعزيز ذكورة الإبن، تشجيعه على التسلّط على اخته، وعلى الإناث في محيطه. وإذ يكامل ذلك تماثل السلطة والقوّة، في أذهان هؤلاء، مع ممارسة العنف على أشكاله، يبدو التمايز الجنسي البيولوجي حجة كافية لممارسته، ويصبح أسلوباً مقبولاً للتخاطب مع الإناث عامة، والزوجة لاحقاً.

اللافت أنه، بخلاف ما شهدته كاتبة هذه السطور في لقاءات أخرى من ندوات أو محاضرات حول العنف ضد النساء، لم يجرِ تلويم الأم حصراً على التربية على الأدوار النمطية إلا نادراً، بل ألقي اللوْم على الوالدَين معاً.

إلى ذلك، بيّنت عاملة اجتماعية، فشل تجربتها الشخصية في تربية أولادها لتجاوز الأدوار النمطية السائدة؛ وذلك لدى اعتراض ابنها على المعاملة المساواتية مع ابنتها/ أخته، داخل الأسرة، أي "سلبه ما يعتبره امتيازاً لجنسه البيولوجي " (كأن يكون مخدوماً من إناث الأسرة، مثلاً، وألا يساهم في الأعمال المنزلية) . هو يدرك ذلك الامتياز بمقارنة وضعه مع أوضاع أقرانه الذكور في محيط الحي والمدرسة والعائلة الموسّعة؛ الأمر الذي جعل هذه العاملة الاجتماعية تتخلّى عن مشروعها "الطليعي"!

إلى ذلك، فقد ذكرت أقاصيص تشير إلى تراجع "هيبة" الأهل على الأطفال في أيامنا لصالح وسائل التواصل عبر التكنولوجيات الحديثة؛ وأشير إلى الحيرة التي تتملك الأهل في التعامل مع الانترنت التي اجتاحت حياتهم وصادرت أدوارهم الوالدية، ليصبحوا شبه جاهلين بالأفكار والمعتقدات والقيم والمعلوماتٍ التي تبثها والتي يتلقّاها أولادهم، بشأن الجندر، كما بشأن غيره.

- **التنشئة الاجتماعية**

والتربية على السمات والأدوار الجندرية النمطية، وإن جعلتها المشارِكات من اختصاص الأسرة، وأحالت مسؤولية ما ينجم عنها من عنف قائم على الجندر عليها، إلا أنهن ما لبثن أن تنبّهن، مع تطوّر النقاش، إلى أن مصادر التربية التي يخضع لها الشخص في مجتمعاتنا المعاصرة تنوّعت لتشتمل على قنوات الثقافة الاجتماعية برمتها، على المدرسة والإعلام، من بين قنوات أخرى. عبر هذه القنوات، يجري بثّ المعتقدات والأفكار حول الجندر، فتعمل على ترسيخ تضمينات المنظومة الجندرية الأبوية من توزيع اعتباطي وقسري للأدوار والمكانات الاجتماعية، وللسمات الشخصية بإسباغها الصفات الثابتة على الرجال والنساء، غير التابعة للزمان والمكان، وما يلحق بها من معتقدات وأحكام وسلوكات، ومن تشريعات وقوانين وسياسات عامة تعمل، في ما يهمّنا في هذا المجال، على تطبيع العنف ضد النساء، بجعل ممارسته من "شِيَم" الذكور، وبجعل القبول به ممارسة مرغوب بها لدى الإناث.

وأعطت إحدى العاملات الاجتماعيات في منطقة خارج العاصمة مثلاً عن مدرسة خاصة في المنطقة تعمل على تعزيز الأدوار النمطية في القيم التي تبثّها في النشاطات الخارج – منهجية؛ وأشير إلى اعتمد العقاب الجسدي في هذه المدارس، والرسمية منها أيضاً، ليشكّل نموذجاً يحتذى للتنشئة الاجتماعية.

- **الجهل والتوعية**

من الانطباعات التي يحملها الناشِطون والناشِطات في العمل الاجتماعي عندنا، تبرز كلمة "الجهل" بتواتر غير قليل. العاملات الاجتماعيات، مثلاً، يلمسن ذلك الجهل في اختباراتهن اليومية مع النساء والرجال؛ هؤلاء يفتقدون المهارات الأساسية في إدارة حيواتهم وحيوات أسرهم. وأكثرهم، لا سيما في الأسر الفقيرة، "زُوّجوا" في أعمار صغيرة، قبل أن يتسنى لهم إدراك معنى الزواج أو العلاقات الجنسية أو الأدوار الوالدية. روت إحدى العاملات الاجتماعيات في منطقة فقيرة في بيروت زيارة طفلة في الرابعة عشرة من عمرها مع امرأتين عرضتا المشكلة التي تعاني منها. وسرعان ما تبيّن أن المرأتين هما أمّها وحماتها، استأخرتا حمْلَها "بالرغم من أنه قد فات على زواجها أربعة أشهر"!

أكثر من عاملة اجتماعية أشارت إلى جهل الزوجَين، في الأسر التي يعاني أفرادها من العنف، بذواتهم. فالواحد منهم لا يعرف نفسه كـ"فرد"– حاجاته ورغباته. الرجل، مثلاً، يرى نفسه في مرآة بيئته، وفي التصوّر الذي ينبغي عليه أن يجسّده، ووفق إملاءاتها. لذا، يبدو وكأنه "جاهل" بشخصه، وبهويّته كرجل، ويعاني بسبب عجزه عن مؤاءمة شخصه مع الهوية المفترضة، ولعلّه يعنِّف تعبيراً عن ذلك العجز. وفي كثير من الحالات هو معنِّف لأنه يعتقد أن ممارسة العنف هي مكوّن "طبيعي" من مكوّنات هويته كرجل، وهو لم يضع ذلك الاعتقاد على محكّ التساؤل.

هكذا، فإن التوعية على الأدوار الأسرية ضرورية، برأي هؤلاء، قبل الإقدام على الزواج. وإذا كانت بعض المحاكم المذهبية تقوم ببعض الإرشاد قبل الزواج، فإن ذلك يبقى على سبيل "الوعظ" في المجال الروحي، ولا يتناول الحياة اليومية ولا العلائقية ولا الجنسية. وذكر أكثرهم أن الحل الجذري لمكافحة الجهل هو في إدماج التربية على الزواج في إطار التربية النظامية، كأن تصبح بنداً من بنود التربية المدنية، وأن يجري تحديث مناهج هذه المادة تباعاً مع التطوّر الذي تشهده الأسر اللبنانية ومع تطوّر أشكالها وحاجاتها. أما الحلّ المباشر، فيتمثّل بالتوعية، وفي كلّ الأقنية المتاحة: الإعلام واللقاءات التي تنظمها الجمعيات المحلية والبلديات ومراكز الخدمات الإنمائية إلخ..

وذكرت أكثر من عاملة اجتماعية أن بعض النساء المستفيدات من خدماتهن يعبّرن عن رغبتهن في أن يتلقى أزواجهن توعية كالتي يتلقيْنها في المراكز المعنية. وحين بدأت المنظّمات غير الحكومية تتوجّه إلى رجال، تمنّى بعضهم أن تتلقى النساء توعية شبيهة. أي أن الرغبة في "التوعية" ليست مُسقطة على هؤلاء الأشخاص من علٍ، إنما هي، أحياناً، منبثقة من حاجاتهم، ويخمّنون أنها مجدية في تحسين نوعية علاقاتهم مع أفراد أسرهم.

اللافت أن أحد المشارِكين في مدينة غير ساحلية، عزا الجهل المذكور إلى الأمية السائدة فيها، وإلى استنكاف الناس عن القراءة! وأشار أكثر من مشارك ومشاركة إلى أن مناهجنا التربوية لا توفّر معرفة في الشؤون الحياتية، فـ"حتى المتعلّمون من الناس عندنا تنقصهم المعرفة بها".

- **القانون والتربية**

لاحظ بعض قراء وقارئات الكتاب أن الكاتبة أبرزت أهمية القانون ٢٠١٤/٢٩٣، وكان كليّ الحضور في صفحاته، ليبدو وكأنّ إقرار قانون بشأن العنف الأسري شرطٌ كافٍ لمنعه عن أفراد الأسرة، وعن النساء فيها تحديداً. وتكرّر، في أكثر الجلسات، نقاش مألوف في الخطاب العام عندنا يفاضل بين التربية والقانون (النفوس والنصوص)؛ وذلك لدى محاولة الإجابة عن سؤال صريح أو ضمني هو: أيّهما أجدى، إقرار قانون يعاقب الجاني وبعد أن تكون واقعة العنف قد وقعت، أم التربية على نبذ العنف والامتناع عن اللجوء إليه لحل النزاعات الأسرية؟ وحجج كل واحدة من الفئتين أيضاً معروفة ومكرّرة.

بالمقابل، ردّ أكثر من شخص على إعلاء التربية على القانون في مكافحة العنف الأسري، بأن القانون مهمّ بسبب وظيفته الردعية، لا بسبب وظيفته العقابية، فقط. إن قانوناً يعاقب االمعنِف في إطار أسرته يرسل رسالة قوية لكل المعنِّفين المحتمَلين ؛ شأنه في ذلك شأن كل القوانين الجزائية. كما أن المجتمع لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي أمام حالات العنف ريثما تتمّ تنشئة أفراده على نبذ العنف الأسري، وعدم اللجوء إليه في حل النزاعات بين أفراد الأسرة. فالوصول إلى

الغاية المرتجاة ، إلى جعل أسرنا آمنة لكل أفرادها ، وللنساء فيها خاصة، من كلّ أسباب العنف، ومن كل أشكاله، مهمّة مركّبة تستدعي محاصرته من كل المواقع، والقانون والتربية، من أهمّها.

- **إعادة التربية**

في الكلام عن التربية، لم يكتفِ المشارِكات والمشارِكون بالتشخيص؛ إن إحالة ممارسة العنف القائم على الجندر إلى التربية، وجعله يبدو "طبيعياً" من التبِعات المترتّبة عليها، جعلها أيضاً وسيلة رئيسية من سُبُل مكافحته. فحين طلبت إليهم الكاتبة تأمّل ذواتهم الحاضرة والبحث فيها عن بقايا من التربية الأسرية التي نشأوا عليها، أقرّ المجتمِعون بأنهم ليسوا محصّلة تربية أسرية ولا نتيجة تلقائية لتنشئة مجتمعية ، فحسب؛ وحجّتهم في ذلك أنهم قد أسهموا في "صناعة" ذواتهم على ما استقرّت عليه، وبأنهم ما زالوا يجتهدون في صناعتها. لذا، فإن إعادة التربية على نبذ سطوة الأدوار النمطية، وعلى رفض العنف في التخاطب بين الناس وبين الزوجين، تحديداً، هو أمر ممكن وفي متناول اليد.

وعيّن أكثرية المتكلّمين المناهج التربوية النظامية، والتربية المدنية تخصيصاً، قناة رئيسية لتعديل المعتقدات والممارسات حول الأدوار الجندرية لتجعلها أكثر ملاءمة مع مبادئ حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية المنبثقة عنها، ونبذ العنف القائم على الجندر. كما وجب على المنظّمات غير الحكومية العاملة على مناهضة العنف ضد النساء بذل مجهود خاص لتوعية النساء على حقوقهن القانونية، وجعل التوعية القانونية بنداً أساسياً ومستمراً في برامج المناصرة التي تنفذّها.

التربية في كل أشكالها كانت ، في كلام أكثر المشارِكين، العلّة في أساس العنف الأسري ووسيلة الشفاء منه، في الوقت نفسه.

ثالثاً: التوصيات

بالإحالة إلى االنتائج التي نجمت عن التحليل الإحصائي لاستمارة التقييم، وبالنظر إلى استنتاجات التحليل النوعي للكلام المُرسل في اللقاءات مع مجموعات من العاملات الاجتماعيات ومع ناشطات وناشطين في العمل الاجتماعي، في مناطق مختلفة ... هذا التحليل وتلك الاستنتاجات تسمح بصوغ توصيات، هي بمثابة اقتراحات تتقدّم بها الكاتبة إلى المنظّمات غير الحكومية التي تتوسّل البحث الميداني سعياً لجعل تدخّلاتها العملية قائمة على المعرفة ومن أجل نشر هذه المعرفة بين أوسع الفئات المعنية بها.

I – كانت المشاركة في النقاش شبه شاملة ، وعلى درجة غير قليلة من الحماس. وتؤكّد ملاحظة الكاتبة نتائج الاستمارة التي ثمّنت فائدة ما جاء في الكتاب وفي مسارات النقاش، بالإجماع. واقترح العديد من المشارِكات والمشارِكين تعميم النقاشات الشبيهة وجعلها دورية ومستدامة وتوسيع الفئات المستفيدة منها.

إلى ذلك، فإن طرح مواضيع على تخوم الكتاب إنما يعني أن المعنيين بموضوع العنف الأسري محتاجون لتطوير معارفهم في المواضيع ذات الصلة، وإن غير مباشرة، بمهنتهم وأنهم يرغبون في فحص "صدقية" أفكارهم واتجاهاتهم ومعارفهم أمام آخرين. كما يبيّن (الطرح المذكور) رغبتهم في الإستزادة من المعارف من الكاتبة ومن زملائهم المهنيين، كما من أشخاص من مهن مختلفة يفترضون أن خبراتهم مفيدة لعملهم.

استناداً إلى ذلك، فإن الكاتبة تتبنّى اقتراح المشارِكات والمشارِكين في هذه اللقاءات. للتحديد نصوغ الاقتراح التالي:

"تتبنّى المنظّمات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بمناهضة العنف والتمييز القائمين على الجندر في سياساتها العامة مسؤولية تطوير المعارف ذات الصلة لدى العاملات والعاملين فيها".

إجرائياً، هذا يعني أن يُخصّص في البرنامج السنوي للمنظمات المذكورة إقامة ورش عمل، أو عقد لقاءات، على امتداد المحافظات اللبنانية كلها من أجل عرض ونقاش كلّ منشوراتها وإصداراتها البحثية، ومنشورات المنظّمات المتحالفة معها ذات الصلة بنشاط هذه المنظّمات. ويجري تعيين طبيعة المواد المرشحة للقراءة (أو للعرض) وعناوينها بالتشاور مع الجماعات المستهدفة بها. (كتب، تقارير، أفلام، أدلّة، غير ذلك). إلى ذلك، فإن الاستفادة من هذه الورش في تنظيم أخرى يفترض تقييمها وبعض التوثيق لمجرياتها. هذا التوثيق قد يكون غير منهجي (كما هي حال اللقاءات الحالية)، أو يكون منهجياً قائماً على تسجيل مجرياتها. وقد ترى المنظّمة فائدة في تعميم هذا التقييم على أعضائها وعلى شركائها.

وتقترح الكاتبة استمارة لتقييم النقاش أكثر تفصيلاً من السابقة، (ملحق رقم ١)، بنودها مستوحاة من التقييم غير المنهجي للمشاركات والمشارِكين .(ملحق رقم ٢).

II – تخلل تعليقات المشارِكات والمشارِكين في هذه اللقاءات تصريحات مختلفة، على تخوم الكتاب، أطلقتها تعليقات آخرين، قائم بعضها على خبراتهم التي اكتسبوها في مسار عملهم الاجتماعي، من جهة، وعلى أفكارهم ذات الصلة بموضوع العنف الأسري وما يحيط به من معتقدات واتجاهات في خطاباتنا العامة. تفاوتت هذه التصريحات بين أن تكون على توافق مع السائد والشائع في ثقافتنا الاجتماعية وأن تكون ملتزمة بدقّة بمبادئ حقوق الإنسان وتجلياتها في الخطاب النسوي المساواتي.
لذا تقترح الكاتبة ما يلي:

"**إصدار كتيّب بعنوان "أفكار شائعة حول العنف ضد النساء": يحوي مقولات وتصريحات سائدة وشائعة حول الجندر، والعنف القائم على الجندر تحديداً، وتفكيكها من منظور شرعة حقوق الإنسان التي تعمل المنظّمات الحكومية النسوية على هدْيِها**".

في ما يلي بعض أهم هذه المقولات الشائعة التي دوّنتها الكاتبة في هذه اللقاءات. من نافل القول، إنه يمكن إضافة غيرها من أقوال شائعة محتاجة لتصويب. كما أنه يمكن جمع بعضها تحت بند وحيد درءاً للتكرار.

- المرأة مسؤولة عن تعنيفها لأنها تستفّز الرجل.
- الرجال أيضاً تعنِّفهم زوجاتهم، لماذا الكلام عن عنف الرجل فقط؟
- الرجل مظلوم ويتعرّض لضغوط واقعية وعلى المرأة تحمّل مزاجه وإساءاته (
- العنف جزء لا يتجزّا من الطبيعة الإنسانية، ولا سبيل لمكافحته.
- العنف من تكوين الرجل البيولوجي وعلى المرأة التكيّف مع ذلك.
- طبيعة المرأة تفرض عليها الحفاظ على الأسرة، لذا وجب عليها أن تضحّي وتتحمّل العنف داخل الأسرة.
- قانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري يعمل على تفكيك أواصر الأسرة اللبنانية.
- التشريع لقانون حماية المرأة وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري لا يمنع العنف داخل الأسرة.
- فقط حين نربّي الذكور على نبذ العنف القائم على الجندر، وأن نربي الإناث على عدم القبول به، يمكن مناهضة العنف الأسري.

- التربية على المساواة الجندرية في الأسرة وحدها الكفيلة بمنع العنف داخل الأسرة.
- لا سبيل لتغيير الرجل العنيف لأنه تربّى على العنف.
- الرجل والمرأة متكاملان في الطبيعة، ومن غير الممكن جعلهما متساويين.
- النضال من أجل المساواة الجندرية في مجتمعنا اللبناني يتطلب مئات السنين.
- حكم المؤبّد لمغتصب قريبته عقاب ظالم للرجل.
- الرجل الذي يعنّف زوجته هو مريض/ غير سوي/ مدمن على الكحول أو المخدرات/ ذو طبع عنيف.
- المرأة المتعلمة والمرأة العاملة أكثر عرضة للعنف من المرأة الملتزمة بيتها وأدوارها الجندرية.
- المرأة التي تلتزم أدوارها الجندرية الطبيعية لا تتعرّض للعنف

بمثابة خاتمة

في هذا التقرير عرض لمجريات اللقاءات الحوارية بين كاتبة ***العنف الأسري...*** وقرّائه من ناشطين وناشطات يعملون لأجل تحقيق المساواة الجندرية ومناهضة العنف الأسري القائم على الجندر. الكتاب كان، وفق ما صرّح قارئوه، مفيداً لعملهم ومغنياً لمعارفهم . كذلك كان رأي هؤلاء بالنسبة للنقاشات التي دارت حوله.

إلى ذلك، تجد الكاتبة أن أجواء النقاشات والمواضيع المتشعّبة التي طرحت فيها تبيّن أن الحاضرات والحاضرين قرّاءٌ غير متلقّين، ومناقشون يقِظون في تعاملهم مع نصّ يتناول موضوعاً في إطار خبراتهم واهتماماتهم. كما أن التداعيات التي أطلقها هذا الكتاب لديهم والتي تجاوزت ما جاء فيه لتتناول مواضيع ذات صلة، إنما تشير إلى حاجة هؤلاء إلى "استهلاك" المزيد من المعارف. ويشير تقييمهم الإيجابي للنقاشات، وتقديم الاقتراحات لجعلها أكثر فائدة لهم، إلى الحاجة إلى تنظيم المزيد من هذه اللقاءات، وإلى توسيعها لتشمل جماعات متنوّعة أو متخصّصة، بحسب الحاجة، وإلى أن تنعقد حول مواضيع وقضايا تتناول مهنهم ونشاطاتهم في عملهم الاجتماعي.

نشير إلى أن الباحثة (والباحث) في شؤون الجندر تستجيب لحاجة عبّرت عنها مقررات مؤتمر بيجنغ، وذيّلت كل واحد من الشواغل/ مجالات الاهتمام في تلك المقررات. نتكلّم، كما لا يخفى، عن الدعوة إلى تفعيل البحث في كل واحد من هذه المجالات لأجل أن يكون عملالناشِطات والناشطين قائماً على المعرفة به، من منظور جندري. الأمر الذي يفترض **شراكة** بين الباحثات في شؤون الجندر وبينالناشِطات والناشطين في هذه المجالات.

هكذا، فإن طلب منظّمة غير حكومية من باحثة في شؤون الجندر تنفيذ بحث في موضوع العنف الأسري هو من بعض الشراكة المذكورة. لكن لقاءات تعقد بين ناشطات وناشطين في إطار العمل من أجل تحقيق المساواة الجندرية حول ذلك البحث هو **تفعيل** لتلك الشراكة. فحين تُعقد هذه اللقاءات، تتأكد ضمانة وصول المادة البحثية المُنتجة إلى أيدي أهمّ المعنيين بها. وحين يناقِش هؤلاء تلك المادة، تحصل الباحثة على رجع feedback لأبحاثها، الميدانية خاصة، من جانب أفضل من يمكنهم تقديم ذلك الرجع. وهذا امتياز للباحثة قلّما يحصّله باحثون في مواقع أخرى، وهو أيضاً فرصة ثمينة للقارئات والقرّاء تفسح لهم في مجال المشاركة في جعل البحوث في شؤون الجندر أكثر صدقية، وأكثر استجابة لحاجاتهم في المجالات التي ينشطون فيها.

****

في إطار التنمية المستدامة، المظلّة الأعمّ للعمل الاجتماعي في بلادنا، هناك ضرورة لتطوير **المعارف والخبرات**، وخلق فرص لانتشارها، وتعيين مواقع تركيزها centralization لتسهيل الوصول إليها. إن إجراء الأبحاث الميدانية، ونشرها بين المعنيين بها من ناشطات وناشطين في العمل الاجتماعي في لقاءات منتظمة، غير ظرفية، ومندمجة embedded في سياسات المنظّمات غير الحكومية المعنية بذلك العمل، يسعها (إجراء البحوث ونشرها وتركيزها) أن تكون مدخلاً لتراكم هذه الخبرات وتلك المعارف وسبيلاً واسعاً إلى تطويرها.

(**ملحق رقم ١:** استمارة التقييم قبل تعديلها من جانب الاختصاصية في الإحصاء)

وزارة الشؤون الاجتماعية
مراكز الخدمات الإنمائية

عزيزتي العاملة الاجتماعية
عزيزي العامل الاجتماعي

في ما يلي، بعض **الأسئلة:** نطرحها عليك من أجل أن نستأنس برأيك في نقاشنا اليوم .
كما يهمّنا معرفة رأيك في الكتاب ***العنف الأسري: رجال يتكلّمون*** .
إذا كنت توافق على إحدى الإجابات عن الأسئلة التالية، يرجى منك **رسم دائرة** حول الرقم، أو الحرف، الذي يسبق كل واحدة من هذه الإجابات....
شكراً لتعاونك.

المركز (المحافظة)_____
الوظيفة _____
عدد سنوات الخدمة في المركز_____

أولاً:

ما رأيك في **مضمون** النقاش الذي جرى اليوم؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

أ- كان النقاش مفيداً لتوضيح بعض النقاط
ب- سمح النقاش لأفراد المجموعة إبداء الرأي في بعض الأمور المتعلقة بموضوع العنف الأسري
ت- تعرّفْت، في نقاش اليوم، على رأي الزميلات والزملاء حول الموضوع
ث- أثار فيك هذا النقاش الفضول للتعرّف أكثر على الموضوع
ج- كان النقاش سيكون أكثر فائدة لو تناول نقاطاً أكثر أهمية بالنسبة لك (يرجى تحديد هذه النقاط)

_____

د- كان يمكن الاستغناء عن نقاش اليوم (لم يكن مفيداً)

ثانياً:

برأيك، هل توثّر **هذه النقاشات** على العاملات والعاملين في العمل الاجتماعي الذين يتعاملون مع موضوع العنف الأسري؟
(١) نعم، هذه النقاشات مؤثّرة على االعاملات ولعاملين في العمل الاجتماعي: (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

(أ) لأن هذه النقاشات **تؤثّر** في تحسين أدائهم الوظيفي في المركز
(ب) لأن هذه النقاشات تحسّن تدخلاتهم في حالات العنف الأسري
(ت) لأن هذه النقاشات تطوّر معرفتهم الشخصية حول العنف الأسري
(ث) تعينهم هذه النقاشات في تخطيطهم وبرامجهم لمكافحة العنف الأسري
(ج) غير ذلك، (يرجى تحديد أمور إضافية –لم تذُكر– تؤثّر فيها هذه النقاشات)

_____

(٢) كلا،

(أ) هذ النقاشات غير مؤثّرة في تطوير معرفة (أو سلوك) العاملات والعاملين في العمل الاجتماعي الذين يتعاملون مع موضع العنف الأسري ؟ لماذا، برأيك؟ (يرجى التحديد)

_____

(ب) هل لديك اقتراح (أكثر من اقتراح) لكي تصبح هذه النقاشات مفيدة (أو، أكثر فائدة) أو مؤثرة (أو،أكثرتأثيراً)؟

_____

ثالثاً

(1) هل قرأت الكتاب؟

أ- نعم قرأتُه كلّه

ب- نعم، قرأتُ أكثر من نصفه

ت- نعم، قرأتُ بعضاً منه

ث- كلا، لم تسمح لي الظروف كي أقرأ فيه

رابعاً

إذا قرأت الكتاب (أو جزءاً منه)، هل وجدته مفيدا؟

1- نعم وجدت الكتاب مفيداً. لماذا؟ (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

أ- الكتاب مفيد لأنه يقدّم للقارئ معلومات حول موضوع العنف الأسري في مجتمعنا

ب- الكتاب مفيد لأنه يقدّم للقارئ معرفة أوفر بشخصية الزوج العنيف

ت- الكتاب مفيد لأنه يقدّم للقارئ معرفة **بأثر** تطبيق قانون " حماية النساء من العنف الأسري" على الرجال المعنِّفين

ث-وجدته مفيدا لأسباب أخرى (يرجى ذكر الأسباب الأخرى)

_____

2- كلا لم أجدْه مفيداً

أ- لأنه **لم يقدّم** معلومات، أو معرفة، غير معروفة مني عن موضوع العنف الأسري

ب- غير ذلك (يرجى ذكر أسباب أخرى)

3- كان سيكون مفيداً (أو أكثر فائدة) لو تناول مسألة (أو مسائل) أكثر أهمية (يرجى ذكر المسألة أو المسائل)

_____

_____

شكراً من فريق أبعاد

* * * * * * * * * * * * *

(**ملحق رقم ٢:** مقترح استمارة لتقييم نقاشات حول العنف الأسري)

الجندر امرأة رجل

السن _____

المدينة (أو البلدة) _____

الوظيفة / العمل_____

عدد سنوات الخدمة _____

نرجو أن تقرأ التصريحات التالية ، وأن تضع **علامة X في المربّع** المناسب لكل واحد من التصريحات التالية:

ضع علامة X تحت "نعم موافق" إذا كنت موافقاً على التصريح

أو "لا غير موافق" إذا كنت غير موافق عليه

		نعم موافق	**لا *غير موافق***
١	كان النقاش مفيداً لتوضيح بعض النقاط حول الموضوع		
٢	سمح النقاش لي أن أبدي رأيي في بعض الأمور حول الموضوع		
٣	نقاش اليوم حثّني على إعادة التفكير في واحد أو أكثر من مواقفي تجاه العنف الأسري		
٤	كان النقاش سيكون أكثر فائدة لو تركّز حول تحليل أساس المشكلة		
٥	سمح لي النقاش بالتعرّف على آراء متنوّعة حول الموضوع		
٦	كان يمكن الاستغناء عن نقاش اليوم		
٧	هذه النقاشات مفيدة لأنها تؤثّر في تحسين **أدائي** في عملي الاجتماعي		
٨	كنتُ أفضّل أن تكون المجموعة المناقِشة أكثر تنوّعا (يكون فيها أشخاص من مهن مختلفة معنيين بالموضوع الذي نناقشه)		
٩	هذه النقاشات تطوّر المعرفة الشخصية للعاملات والعاملين في النشاط الاجتماعي		
١٠	في العادة، النقاشات لا تؤثّر في قناعاتي		
١١	كنتُ أفضّل أن ينحصر النقاش بين أشخاص من نفس اختصاصي		
١٢	هذ النقاشات غير مؤثّرة في تطوير سلوك العاملات والعاملين في العمل الاجتماعي		
١٣	إدارة النقاش أعطت الكلام للجميع بالتساوي		
١٤	لم يكن نقاش اليوم مفيداً		
١٥	يكون النقاش أفضل حين يكون الأشخاص المناقشون من جنس وأحد (أي أن تكون المجموعة كلها من النساء أو كلها من الرجال)		
١٦	تغيّر موقفي من بعض الأمور بعد نقاش اليوم		
١٧	أثار فيّ هذا النقاش الفضول للتعرّف أكثر على الموضوع		

١٨	كان النقاش سيكون أكثر فائدة لو تركّز حول الحلول للمشكلة المطروحة	
١٩	موضوع نقاش اليوم لا يثير اهتمامي	
٢٠	كان على إدارة النقاش أن تمنع بعض المتكلّمين من الاسترسال في كلامهم	

يرجى تقديم اقتراحات من أجل تحسين هذه النقاشات وجعلها أكثر فائدة (١) لك و (٢) للمجموعة

شكراً